التنمية العمرانية وأثرها في تعزيز التحضر المستدام ومكافحة الإجرام

د/وهيبة رابح، جامعة مستغانم
rabahouahiba@hotmail.fr
نور الدين دعاس، باحث دكتوراه، جامعة باتنة1
daasnordine9@gmail.com

الملخص :

تستهدف الدراسة فتح المناقشة حول التنمية العمرانية، والتي تعتبر مفهوما حديثا بدأ نشاط البحث فيه يتزايد مع بروز فكرة التنمية المستدامة والمحاولات المتواصلة لتجسيدها على أرض الواقع .

وكثيرا النظر إليها كمسألة أساسية تحكم سلوك المجتمعات وتؤثر على تزايد حالات الجريمة فيه رغم توفر المدن على الحاجيات الأساسية للسكان، وهو ما يجعل تعزيز الجودة في التهيئة العمرانية وتطوير وظيفته يعد جانبا جديرا بالدراسة .

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنمية العمرانية ، الوسط العمراني ، الإجرام ، البناءات غير المشروعة.

Abstract:

The aim of the study is to open the discussion on urban development, which is a newly understood concept. Research activity has begun to increase with the emergence of the idea of sustainable development and the continuous attempts to reflect it on the ground.

Often viewed as a fundamental issue governing the behavior of societies and affecting the growing incidence of crime in spite of the availability of cities on the basic needs of the population, which makes quality enhancement in urban development and job development a worthy aspect of study.

Key words: Sustainable Development, Urban Development, Urban Development, Crime, Illegal Construction**.**

مقدمة:

تمثل المدن الوجهات الجغرافية الأكثر استقطابا وجاذبية للسكان نظرا لما تشتمل عليه من عناصر للاستقرار المادية والاقتصادية والنفسية

ورغم المستوى الهائل الذي وصلت إليه في كثير من الحال جوانب كوفرة البنى التحتية والمرافق العامة والخاصة إلا أنها تشهد ضغوطا وتحديات متصاعدة ما جعلها في تتحول إلى نوع من بؤر التوتر نظرا لضعف قدرة استيعابها ولسوء عملية تخطيطها وسوء تنظيمها .

وهو أمر جعلها تأخذ منحا سيئا وصعبا يتطلب مراجعته للقضاء على الإشكالات المطروحة ، وذلك عبر دمج ما تقوم عليه فكرة التنمية المستدامة من حلول في الوسط العمراني .

المبحث الأول: البعد المفاهيمي للتنمية العمرانية

تخضع عملية التطوير المنشودة في البيئة العمرانية على مجموعة التحديثات الممكن القيام بها وإدماجها في الوسط العمراني، وهو ما يطرح تساؤلا حول ماهية التنمية العمرانية كمصطلح حديث له ارتباطاته وجذوره النظرية، فضلا عن ضرورة توضيح وتشخيص جملة الإشكالات والتحديات التي يواجهها قبل مرحلة إيجاد الحلول.

المطلب الأول: مفهوم التنمية العمرانية

فرع الأول: تعريف التنمية

التنمية لغة: زيادة ونماء، أما التنمية اصطلاحا فقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، ليكتسب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي والمستمر بمعدل يسمح له بالتحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، وتطور لاحقا ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية كحقل السياسة والذي اهتمت به البلدان منذ ستينيات القرن العشرين[1] .

ويقصد بالتنمية كذلك على أنها:" تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة.[2]

وحسب التعريف الذي ذهبت إليه هيئة الأمم المتحدة فإن التنمية : "هي العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين : إحداهما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وثانيهما توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساواة الذاتية والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع.[3]

وتطور الحديث عن برامج التنمية الحضرية لخلق الحلول والتقليل من أزمة المدينة بالنظر إلى المشاكل التي وقعت فيها اليوم من ازدياد كبير في السكان والهجرة الريفية والتوسع العمراني غير المخطط له بعناية كافية والتخلف الحضاري

1- نصر عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلاحتها، انظر الموقع الالكتروني : www.wasatia.org، ،انظر كلذلك خالد صالح عباس، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مجلة جامعة بابل، مجلد 21 العدد 2، 2013، ص : 618، انظر الموقع الالكتروني : www.uobabylon.edu.iq.

2- رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى مفهوم تنمية البشر، ص :2، انظر الموقع الالكتروني : www.univ-chlef.dz.

3- مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص : 64 .

بشكل عام، مما أنتج خللا مباشرا في التماسك الاجتماعي والفوضى في التوزيع، وعجز في التكيف مع التغيرات المتلاحقة.[1]

وتعتبر التنمية العمرانية شقا أساسيا من التنمية الحضرية والتي يقصد بها : تنمية المناطق غير الريفية وتشمل المناطق العمرانية التي تستهدف الإسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية وتوفير المرافق والخدمات وفرص العمل، ولا يمكن الحديث عن مشكلات التنمية العمرانية دون الأخذ بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسكان[2]، إذ نجد أن التجديد الحضري يساهم لا محالة في تأهيل النسيج العمراني، ويرافقه استغلال الأمثل للموارد المتاحة والحالية وتسييرها بشكل مضمون لاستمرارية المدينة، بكل ما تحويه من مرافق للقيام بجميع الوظائف على أحسن ما يرام.[3]

الفرع الثاني: تعريف التنمية العمرانية

لا شك بأن للتنمية العمرانية مكانة مهمة من حيث الاستثمارات والاهتمام الكبير الذي تستحوذ عليه داخل المجتمع، بحيث تعتبر محركا رئيسيا لأكثر من الأنشطة الاقتصادية الأخرى والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والعمران، إذ يقصد بها الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها.[4]

غير أن التنمية العمرانية تتطلب جهدا وعملا حقيقا على أرض الواقع، وذلك لمواجهة الأوضاع العمرانية الحالية المتفاقمة، التي يعاني منها قطاع العمران في الدول النامية عموما، والتي سوف تتزايد تداعياتها في المستقبل، نتيجة غياب التحفيز والتخطيط السليم لمستقبل التنمية العمرانية الشاملة .[5]

المطلب الثاني: تحديات التنمية العمرانية

تتعدد الأسباب ولتي تشكل عبئا متصاعدا على عملي التنمية العمرانية، وبتقييم هذه الأسباب نجد أنها متضافرة وتخلق آثارا متراكمة فالضعف المتصل بالبرامج والسياسات والتي يواجهها الوطن العربي والكثير من الدول في العالم الثالث عموما تحديات كبيرة ومعوقات لم تسمح له بالتقدم في المجال العمراني وذلك لغياب استراتيجيات وخطط وطنية وتنموية شاملة ، ويرجع ذلك إلى أسباب وتأثيرات مختلفة مرتبطة بتركيبة كل مجتمع وما يرافقها من آليات معتمدة لاستغلال الموارد المتوفرة والتي قد ترجع إما بالسلب أو بالإيجاب على تطور البلدان، وذلك حسب طريقة تجسيد السياسات والمشاريع الحكومية والتنموية والعمل على تنفيذها بالشكل الفعال بما يتوافق و وجود الإرادة السياسية القوية .

1- بولعشب حكيمة، مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية – دراسة ميدانية بمنطقة عين الصحراء بمدينة تقرت – مذكرة لنيل شهادة ماجسستير، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2006–2007، ص : 18 .2016.

2- انظر الموقع الالكتروني : www.digiurbs.blogspot.com

3- بلعيدي نسيمة، الجاونب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1،الجزائر، السنة الجامعية 2013–2014، ص : 15.

4- انظر الموقع الالكتروني : www.cpas-egypt.com

5- فائق جمعه المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الاقليمي المبادرات والابداع التنموي في المدينة العربية، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، 14–17 يناير 2008، ص : 10 ..

و التحديات التي تواجهها هذه الدول فيما يتعلق بضعف القدرة على التطبيق السليم لسياساتها التنموي وإحداث تغييرات شاملة ومتقدمة تتلاءم مع خصوصية كل مجتمع، فنجد ضعف الجانب الإداري بشكل عام من حيث التسيير ووفرة الكفاءات في تجسيد المشاريع والمخططات الحكومية .

إذ تعاني الدول النامية على وجه الخصوص في مجال التنمية العمرانية من عديد المشاكل الإدارية والمالية في ظل النظم المركزية التي تكون فيها الحكومات المحلية مسؤولة عن صيانة وتشغيل الخدمات والمرافق وبعض المشروعات الصغيرة، وجمع الضرائب والرسوم والاستهلاك وتوفير الخدمات والمرافق وتحويل ذلك إلى الحكومة المركزية التي تكون مسئولة عن تخصيص الميزانيات الحكومية المحلية في المستوى الذي تراه مناسبا. [1]

كذلك فإن ظاهرة الفساد الإداري التي تكاد لا تخلو منها جل القطاعات داخل الدولة والنتائج السلبية لذلك والتي تجعلها في مصاف الدول غير المنتجة والضعيفة نظرا لتأثر منظومتها وقدرتها الإدارية وما يتبعها من ضعف للجوانب المالية وانعدام للرقابة فيها.

ذلك أن ضعف الكفاءات أو قلتهم مقارنة مع الازدياد الهائل للمشاكل العمرانية ومعوقات التنمية قد يُغيَب الشفافية في مجال تنفيذ البرامج وهو ما يعيق المقترحات والرؤى الإستراتيجية للتطوير ورفع الكفاءة والإنتاجية لدى المورد البشري.

ستضاف إليها إشكالات المرافقة للنمو السكاني المرتفع وعدم إمكانية تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والإنتاج ومتطلبات هذه الكثافة وعدم استثمار الطاقات البشرية قد يكون سببا في تراجع التنمية في مختلف القطاعات وليس فقط القطاع التنموي العمراني. [2]

وهذا ما يجعلها عاملا يزيد من الفقر والتدهور في حالة البيئة العمرانية وتضخم المدن الرئيسية وانتشار العشوائيات وما يرتبط مع من تضرر وترد للأحوال في المناطق التاريخية، وعدم الاتزان في أحجام وتوزيع المدن وتدهور طابعها العمراني وتآكل الأراضي الزراعية الخصبة وتلوث البيئة. [3]

نلاحظ كذلك ضعفا في تبني سياسات وبرامج تعمل في التحفيز على الانتقال الموسع والسليم على المناطق وعدم التكدس والتضخم في المدن، ويرجع ذلك لغياب الآليات وتوفر الوسائل الداعمة للسكان من أجل تشجيع البقاء في المناطق الريفية وإعمارها والحفاظ على نمط العيش الريفي المنتج والنظيف .

وإذ كان من المفروض تطوير معايير خاصة بالبرامج الريفية من أجل استقطاب السكان، تختلف في طابعها عن معايير بناء المدن الكبرى .

بحيث لم نعم نفرق بين الطابع الريفي الأصيل والمتميز عن الطابع العمراني الحديث طالما أصبح هناك إسقاط موحد لمعايير البناء والتشييد المعاصر في الأرياف والقرى، إذ تكاد تختفي فيها مميزات البناء الريفي .

وما يزيد من ضعف القطاع العمراني هو عدم إشراك الخواص ونقص الاستثمار الداعم لعمليات ومشاريع التنمية العمرانية .وما ينتج عنه من إهمال للكفاءات سواء البشرية أو الوسائل المادية والتقنية والاستغلال الراشد للموارد المتاحة في المشاريع إلا بنسب قليلة وبوتيرة بطيئة، إذ ينبغي تطوير المنظومة التنموي بكافة عناصرها ومقوماتها التي تحفز القائمين على القطاع العمراني وتزيد من قدراتهم في تحقيق الجودة العمرانية المطلوبة .

1- ايهاب محمود عقبة، التحولات العالمية المؤثرة في مفاهيم وسياسات التنمية العمرانية المستدامة بالدول النامية، انظر الموقع الالكتروني : www.fr.scribd.com.

2- بوزيدي سليمان، معوقات التنمية الحضرية في الجزائر، انظر الموقع الالكتروني :www.univ-chlef .

3- حكم ايهاب محمود عقبة، المرجع السابق ..

إن من التحديات التي يواجهها القطاع العمراني في العالم العربي ككل والجزائر بشكل خاص، هو تدهور الحالة الاجتماعية وغياب العدالة فيه نتيجة التفاوت الكبير بين المستويات المعيشية وانتشار ظواهر مؤثرة ومتداخلة مع قطاعات أخرى اقتصادية وأمنية ....ومن ذلك ظاهرة السكنات العشوائية والتي تكاد تنعدم فيها برامج تنموية وتأهيل حضاري .

المبحث الثاني: الإجرام والتنمية العمرانية: ثنائية التأثير والتأثر

إن الاستقرار في الحياة العامة والازدهار الاقتصادي والنمو الاجتماعي مرهون بإحساس المواطن بالأمن، وبسلامته في نفسه وحياته وماله وأهله، لذا نجد أن الوقاية من الجريمة تحتل دائما المقام الأول ضمن اهتمامات الدول، وعلى الرغم من أن هناك العديد من الأساليب الوقائية والعقابية المطبقة للحد من الجريمة، إلا أن للبيئة العمرانية دورا كبيرا في التشجيع على التخفيف من الجريمة أو الحد منها، وقد اعتمدت المجتمعات الإنسانية على وسائل متعددة للوقاية من الجريمة والتصدي لها وتتمثل هذه الأساليب في :

-أسلوب العقاب ،

-أسلوب الإصلاح بإلغاء الدوافع التي تؤدي إلى الجريمة وذلك بالاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجمع ،

-أسلوب الحد من توفر فرصة الجريمة الذي يعتمد على تعديل البيئة حتى لا تهيئ المجرم الفرص المتاحة للجريمة[1]

و مما لاشك فيه أن للتحضر في المدن الكبرى العديد من المظاهر الايجابية وأخرى سلبية، ومن سلبياتها التباين الكبير بين الطبقات الاجتماعية، وبروز مشكلات الهجرة الداخلية والخارجية سعيا للرزق، وما يصاحبه من زيادات في مشكلات وانحرافات الشباب والأحداث(غير البالغين)، نتيجة ضعف الوازع الديني وتفكك الروابط الأسرية وتأثير ذلك على الأجيال وتكوينها السليم، إذ تنتشر جرائم التخريب والإضرار بالممتلكات والجرائم، وإن يكن لنمط التخطيط الحضري للمنطقة السكنية دفع كبير في تفشي الجرائم والانحرافات في السلوك[2] .خاصة بالنسبة للتجمعات السكنية المتمثلة في إحياء تقليدية ذات أزقة ضيقة تزادا الأمن فيها[3] ، أو تجمعات سكانية فوضوية و عشوائية .

المطلب الأول: دوافع انتشار الجريمة تماشيا مع عمران المدينة

وتتمثل في عديد العناصر منه:

الفرع الأول: دوافع المتصلة بالتخطيط والتصميم:

مسارات الحركة الخارجية غير المباشرة وغير الوضاحة داخل التجمعات السكانية والعشوائية والتي تدفع للمجرمين إلى الاختباء، فالجريمة وليدة اللحظة تتأ بسبب اختلاط المرور العابر داخل البيئات السكانية مما يهدد إحساس السكان بالأمن.

1- علي بن سالم بن عمر باهمام، توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية – حالة دراسية للاحياء السكنية المعاصرة بمدينة الرياض، ص : 9-10، انظر الموقع الالكتروني : www.fac.ksu.edu.sa

2- هدى عبد الصاحب العلوان، ميس محمود مخلف الدليمي، محددات البيئة الآمنة للمجتمعات السكنية عالي الكثافة لمراكز المدن، مجلة الهندسة، المجلد 17، العدد 3، حزيران 2011، ص : 61، انظر الموقع الالكتروني : www.iasj.net

3- توفيق خنشول، مقاربة مجالية – حالة مدينة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم الارض، ألجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2009، ص : 41 .

انتشار الفضاءات شبه العامة، بحيث تكون لها تأثير مباشر في زيادة أو نقصان معدلات الجريمة، إذ تمثل عاملا مساعدا لجرائم العنف الشخصي وبيئة مناسبة للرصد الإجرامي الذي يصعب السيطرة عليه .

الاعتماد على الطرق الإسكانية المعقدة فالمظهر المعماري للسكنات يمثل إحدى العوامل التي تتيح الفرصة لوقوع الجريمة، إذ قد يتم الاعتماد على تجمعات سكنية مفصولة عن العالم الخارجي تفتقر إلى أدنى شروط التهيئة العمرانية من الإنارة وانعدام للمراقبة الأمنية واستعمال نظام الشوارع المغلقة والعازلة للحركة. [1]

الفرع الثاني: الدوافع الاجتماعية

إن فهم علاقة تصميم و إدارة التنمية العمرانية بالسلوك الإنساني مطلب مهم للتمكن من رفع مستوى نجاح محاولات منع وقوع الجريمة، ذلك لأن نجاح هذه العلاقة يمنح السكان إمكانية التحكم والقوة اللازمة لحماية حياتهم وبيئتهم، بحيث أن المشاكل الإجرامية في المناطق العمرانية لا يمكن أن تحل فقط من خلال زيادة قوات الأمن بل قد تزداد بانحلال وانعدام القيم والروابط الاجتماعية والمتمثلة في ضعف الوازع الديني والروابط الأسرية وتفككها والافتقار إلى الخدمات الإنسانية، وتوسع المدينة اللامتناهي وغير المدروس وتعقيد العلاقات فيها مما يصاحبه تحلل في التقاليد وفقدان للتماسك الاجتماعي الملازم لانتشار وطغيان العلاقات الفردية والنفعية، مما قد يزيد من انتشار الظواهر الإجرامية المعقدة. [2]

الفرع الثالث: الدوافع الاقتصادية

إن غياب مضامين جودة الحياة المتمثلة في فرص التوظيف، بيئة نظيفة، سهولة الحصول على الخدمات، رعاية صحية مناسبة، حكومة فعالة ...يعتبر من العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة، بحيث أن التحولات العميقة لموجات العولمة الاقتصادية من شأنها أن تؤثر في توجهات التنمية العمرانية وتزيد من معدل انتشار الظواهر الإجرامية . [3]

كذلك فإن قلة فرص العمل وضعف الإمكانات المادية، يقابلها تزايد في أسعار الأراضي ومواد البناء والوحدات السكنية بمعدلات كبيرة لا تتناسب مع إمكانيات الطبقات الضعيفة والمتوسطة، مما يدفع إلى اعتماد السكنات العشوائية وغير المنظمة وغير المطابقة قوانين التهيئة العمرانية والتخطيط من قبل محدودي الدخل . [4]

إذ نجد أن عملية التنمية أصبحت لا تلبي حاجيات السكان مما تزيد الوضع تعقيدا، إذا ربطنا تلك الحاجيات بالمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية وما أفرزته من تحولات على مختلف الأصعدة، بحيث أصبح النظام الاقتصادي العالمي قائم على سيطرة الاحتكارات الضخمة والتي رمت بظلالها على الدول النامية، وتأثيرها بشكل كبير عليها مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وخلق فئات واسعة في المجتمع محرومة ومعوزة. [5]

1- هدى عبد الصاحب العلوان، ميس محمود مخلف الدليمي، المرجع السابق، ص : 67-74 .

علي بن سالم بن عمر باهمام، المرجع السابق، ص : 4-11 .

2- علي بن سالم بن عمر باهمام، المرجع السابق، ص : 4-11 .

3- أيمن محمد مصطفى يوسف، قياس وادارة المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة، ص : 10، انظر الموقع الالكتروني : www.urbanharmony.org.

4- غادة محمود احمد حسن، القوى المؤثرة على نمو المناطق العشوائية –تصنيف المناطق العشوائية للتوصل الى اساليب التعامل التخطيطية والوقائية المناسبة، ص : 68، انظر الموقع الالكتروني : www.furp.cu.edu.eg.

5- لمزري جميلة، حبة وديعة، قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة في المجتمع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد السابع، جويلية 2014، ألجزائر، ص : 178 .

الفرع الرابع: الدوافع الأمنية والسياسية:

إن للعامل الأمني والسياسي دور مهم في التأثير في انتشار السلوكيات الإجرامية بالتوافق مع ضعف برامج التخطيط والتنمية العمرانية .فالجزائر مثلا عرفت أحداثا مأساوية في العشرية السوداء أثرت بشكل كبير مباشرة على انتشار البناء الفوضوي، فعدم وجود الأمن دفع الى الهجرة الجماعية بهدف الاحتماء بمواقع أكثر أمنا[1] ، مما خلق أمة في السكن وفوضى بالمدن وأدى الى انتشار البطالة وما الى ذلك من مخلفات الأزمة السياسية والأمنية. [2]

المطلب الثاني: آثار انتشار الجريمة ضمن عمران المدينة

وقد أسهمت مختلف هذه الدوافع في خلق إشكالات عمرانية كثيرة على غرار عدم مراعاة الانسجام و التكامل في البناءات المنجزة

حيث تبدأ المدن العتيقة والتاريخية منها والتي تحوز على طابع عمراني منسجم تتسمت بظاهرة الزحف الإسمنتي على حساب المناطق الخضراء، و إدراج المشاريع الصناعية والحرفية وسط التجمعات السكانية.

وتسبب ذلك أيضا في عدم مراعاة الترشيد في استعمال الحيز المكاني: أي تتم وفق حسابات اعتباطية ودون دراسات مسبقة للجدوى الاقتصادية ما استنفذ بسببه على المقدرات البيئية والأموال الطائلة وخلق حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب وصل في أحسن الحالات إلى مرحلة الركود والأزمة المالية، وفي أسوأ الحالات إلى أزمة بيئية باستنفار طاقات وموارد طبيعية هائلة أفضت في الأخير إلى تشييد مدن ضربت في العمق تناسق و تناغم النسيج المعماري .

وتبعه فقدان الجمالية والكمال الذين قد ينشدهما أي عمل معماري، فهاجس الربح، وكذا الاستحواذ على أكبر نسبة من السوق العقارية، أدى إلى سرعة وارتفاع في وتيرة التعمير، مما خلق حالة من الفوضى ضمن المنظر العام للبنايات كنوع من التلوث البصري نتيجة تغييب عامل الجمالية والكمال ضمن التصاميم العمرانية، ونجد لهذه الفكرة في اختلاف المساحات المبنية داخل الوحدة السكنية نفسها، وبين وحدة سكنية وأخرى مجاورة، واختلاف الواجهات، وعدم تشابه التصاميم المبرمجة لعملية تشييد واحدة خاصة بالنسبة للمتجزئات السكنية، ومجاورة السكنات الفردية للعمارات.

فقد وجد بذلك القطاع غير المنظم الناشط في محال العمران انتعاشا بموازاة مع الطفرة العقارية بفعل لارتفاع ثمن المعروض للسكن، وكذا المضاربات العقارية، الأثر الكبير في انتعاش القطاع الغير منظم، ما خلق انتشارا كثيفا للبناء غير قانوني والعشوائي، سواء داخل وعلى طول الحزام المحيط بالمدن الكبرى، وكذا بالمراكز الحضرية و القروية المحيطة بالتجمعات السكانية الكبرى، هذا الواقع الجديد أفضى إلى مجموعة من المعطيات السلبية التي تهدد في العمق التوازن البيئي، وتهدد في الصميم أهداف التنمية المستدامة.

فهذا النوع من البناء والتشييد خلق أحياء بكاملها تسكنها أسر فقيرة تفتقر الى أبسط وأدنى الخدمات الأساسية من ربط كهربائي وربط بشبكة المياه الصالحة للشرب وكذا غياب تام لأبرز التجهيزات الأساسية والخدماتية من الطرق والمدارس والمستشفيات والمراكز الأمنية. [3]

1- نجاة شوشاني عبيدي، تاثير البناء الفوضوي على الاستثمار العقاري في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015، ص : 21 .

2- مزري جميلة، حبة وديعة، المرجع السابق، ص : 180.

3- مولاي حفيظ علوي قاديري، التنمية العمرانية المستدامة، انظر الموقع الالكتروني : www.alkanounia.com.

المطلب الثالث: وسائل التنمية العمرانية في الحد من الإجرام:

لقد أصبحت التجمعات السكنية وبعض المناطق العمرانية مكانا للخارجين على القانون والمتاجرين بالمخدرات، ونقطة جذب للكثير من أصحاب حالات الفساد الاجتماعي، وتشكلت بذلك مشكلات أمنية تحول دون التحكم فيها أو ضبطها، بحيث تحولت إلى جيوب للعنف والتطرف وقد يرتكب بعض سكان العشوائيات مثلا جرائم داخل المدينة كالسرقة وترويج المخدرات وغيرها ويعودون إلى مخابئهم في مناطقهم الفوضوية والعشوائية والتجمعات السكنية غير المنظمة. [1]

الفرع الأول: الآليات العامة للحد من الجرائم وفق مخطط التنمية العمرانية:

إن التنمية العمرانية ينبغي أن تقوم على قواعد صارمة من أجل تجنيد وتوجيه الموارد المالية والطبيعية والبشرية لتفادي أي انحراف عن المسار الصحيح، وعدم تبديد المجهودات سدى، بحيث لابد أن تتلاءم البرامج التنموية في قطاع العمران مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وأن تتكيف حسب الوضعية الحالية لتركيبة المجتمع ومن ذلك :

- مراجعة المنظومة التشريعية والقانونية،
- إيقاف النزوح الريفي وإعادة الانتشار والتوزيع الديمغرافي بشكل منسق ،
- إنعاش الهياكل الكبرى الخاصة بالتشغيل والأنشطة، لخلق الاستقرار في الحركات الديمغرافية وإعادة التوازن.
- تبني سياسات وبرامج تنموية جديدة واعتماد برامج المدن الجديدة باعتبارها مراكز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما توفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز، والتي تعمل على ضمان تنمية الفضاءات العمرانية بشكل منسجم ومستدام،
- تصحيح التفاوت في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعي في الأرياف والمدن على حد سواء،
- دعم الأنشطة الاقتصادية والتحكم في نمو المدن وتنظيمه. [2]

الفرع الثاني: الآليات الخاصة للحد من الجرائم وفق مخطط التنمية العمرانية :

- إشراك السكان في مكافحة الجريمة والحفاظ على الأمن في أحيائهم السكنية ،
- استخدام تصاميم عمرانية ملائمة وأكثر فعالية للتحكم في مستوى الجريمة فعلى سبيل المثال وجد بأن العمارات السكانية ذات المداخل المحصورة ضمن فراغ مشترك يقلل من تعرض المساكن لجرائم السرقة مقارنة بالمداخل غير المقيدة أو المفتوحة[3]، إذ تتصف معظم المناطق العشوائية وغير المنتظمة بعدم وجود منافذ لبعض المواقع، ما يؤدي إلى صعوبة الوصول إليها في الحالات الضرورية كالإسعاف أو الإنقاذ في حالات الحريق أو مطاردة المجرمين، مما يجعلها بؤرة خطرة للإجرام بسبب بعدها عن الأجهزة الأمنية وصعوبة الوصول إليها. [4]
- التأكيد على تماسك العلاقات الاجتماعية بين سكان الحي الواحد، بحيث تبين بأن زيادة القوة بين الروابط قد يحد من الجريمة، إذ أن تكاليف الصرف في توفير الحماية الفردية في هذه التجمعات السكنية والتي تجعلها تبدو مثل حصون وقلاع وليست مساكن قد تكون أعلى من تكاليف التصميم العمراني والمعماري السليم والهادف إلى الحد من الجريمة ،

1- حكم صلاح داود سلمان الزبيدي، المناطق العشوائية في مدينة بغداد واقعها وآثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، مجلة ديالي للبحوث الانسانية، العدد 52، كلية التربية للعلوم الانسانية، العراق، 2011، ص 13-14..

2- ميدني شايب الذراع، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ألجزائر، السنة الجامعية 2013-2014، ص:78-82 .

3- علي بن سالم بن عمر بهمام، المرجع السابق، ص :9-17.

4- صلاح داود سلمان الزبيدي، المرجع السابق، ص :13.

- الرفع من مستوى الأمن الردعي والوقائي، بما يتناسب مع الجوانب التخطيطية والتنظيمية للأحياء وكذلك الاحتياجات الثقافية و الاجتماعية للسكان[1] ، إذ يلاحظ ضعف في إجراءات الوقاية من الإجرام وعدم وجود خطة أمنية فعالة لمكافحة الجريمة وقلة الحملات الإعلامية و التوعية. [2]

- تجميع الإحصاءات الجنائية المرتبطة بانتشار الجرائم في الأحياء السكانية لتحديد أطر وأساليب تطوير برامج التنمية العمرانية فيها، واعتماد طرق أمنية ردعية مناسبة .

- إشراك القطاعات والجهات الخاصة والكفاءات المتخصصة في مجالات التنمية العمرانية والاستفادة من خبرات الدول الأخرى في حل مشاكل العمران بما يتوافق مع التركيبة الخاصة للمجتمع .

- التنسيق بين أجهزة الإدارة المركزية والمحلية لاعتماد برامج إستراتيجية وتنفيذها .بما في ذلك تفعيل نظام الرقابة والمساءلة للحد من معيقات التنمية وتحسين قدرات الإدارة المحلية .

الفرع الثالث: تبني منطق التنمية العمرانية المستدامة :

وهي في الأصل تعتبر وليدة التنمية المستدامة التي لا تستثني أي قطاع تنموي أو نشاط بشري فهي تدعو إلى تطور الإنسان من خلال استخدام حكيم وعادل للموارد الطبيعية وهذا ما دعا إليه إعلان شيكاغو الذي صدر عن الاجتماع الثامن عشر للاتحاد العالمي للمعماريين، والذي عقد في مدينة شيكاغو عام 1993، حيث أقر هذا الإعلان جعل التنمية البيئية والاجتماعية محورا رئيسيا في الممارسة المعمارية وذلك باعتبار أن السياسة العمرانية تتقاطع مع البيئة عدد من المحاور :

فأولا :حيث يجب أن يقدم التعديل المقترح في البيئة المحيطة ما هو أفضل للإنسان و بأقل قدر ممكن من الضرر على البيئة، ومنسجما مع متطلباتها المادية والجمالية.

أما ثانيا فيجب أن ينصب الاهتمام على استخدام حكيم للموارد غير المتجددة، مع ضرورة الاعتماد أو الاستفادة بأقصى قدر ممكن من المصادر الطبيعية المتجددة.

أما المحور الثالث فيثير أهمية موضوع ما يطرحه العمل من مخلفات، وأن تأتي استجابة القطاع العمراني في هذا الإطار متماشية مع قدرة البيئة على تقبل واحتواء مختلف المخلفات العمرانية، خلال كافة المراحل من عمر المشروع.

وبالتالي فإن هناك حاجة للعمل والسعي جديا للوصول إلى مرحلة تنعدم فيها المخلفات والانبعاثات بكل أنواعها، وإن وجدت فيشترط أن تكون بأقل قدر مع إمكانية إعادة استخدامها وتدويرها في العملية العمرانية .

وعليه فان جمع هذه القواعد التي من يمكن تقديمها باعتبارها القواعد الرئيسية للتنمية العمرانية المستدامة والقابلة للاستمرار.[3]

وازداد الاهتمام بفكرة التنمية العمرانية المستدامة خلال المؤتمرات ذات الصلة كقمة الأرض في ريو دي جانيرو 1992، وتم عرض أفضل الممارسات في تطبيق التنمية العمانية المستدامة في المدن في مؤتمر برلين 2000، وظهر مجددا مفهوم التنمية العمرانية المستدامة من خلال مؤتمر جوهانسبورغ 2002، وقد تبلور مفهوم التنمية العمرانية المستدامة بعد ذلك على أنها : " تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، المؤسسي، الاجتماعي والاقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال القادمة.

1- علي بن سالم بن عمر باهمام، المرجع السابق، ص:9-17.

2- صلاح داود سلمان الزبيدي، المرجع السابق، ص : 14 ..

3- مولاي حفيظ علوي قاديري، المرجع السابق.

وهذه الأعباء هي نتيجة استنزاف الموارد الرئيسية .إن طموحنا هو التوصل إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين الموارد والطاقة، وكذلك المدخلات والمخرجات المالية، التي تؤدي دورا مهما في جميع القرارات المستقبلية لتنمية المناطق العمرانية.[1]

إذ ينبغي العمل على خلق مجموعة واحدة متماسكة من المؤشرات المحلية التي تكون نسيجا متناغما اقتصاديا ومحليا وبيئيا يتم من خلالها تدعيم الإستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك موازنة التخطيط الإقليمي وتدعيمه، ذلك أن التحدي الذي يواجه تنمية المجتمعات العمرانية

الجديدة ليس فقط في الأعمال التنفيذية و إنما هو تفاعل العناصر التنموية المختلفة لخلق مجتمع يتميز بجودة الحياة .[2]

ولقد تبنت معظم الدول المتقدمة، ممثلة في أجهزتها التخطيطية العمرانية مجموعة من الرؤى والمفاهيم التي تتطابق مع ما تم الاتفاق عليه عالميا في مجالات التنمية المستدامة، إذ يمكن النظر إليها كمقومات التنمية العمرانية **المستدامة** وذلك لمواجهة تحديات الحاضر وتوقعات المستقبل، إذ سارعت إلى وضع :

- قواعد وممارسات جديدة ومعاصرة في نطاق إنشاء المجتمعات المستدامة، وإعادة تطوير المناطق الحضرية والريفية ،
- تبني مناهج مبتكرة وإبداعية في مجالات التنمية ،
- وضع مخططات وسياسات عمرانية مستدامة ومسئولة توازن بين مختلف القطاعات وخلق فرص وإمكانات العيش وتحقق الرفاهية .[3]

وينبغي الإشارة أن تحقيق التنمية العمرانية المستدامة تتم حسب كل منطقة على حده أو يتم لمجموعة مناطق تشابه في المقومات الفيزيائية الطبيعية والاجتماعية، ولا يتم ذلك إلا بتحقيق عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وفعالية اقتصادية، وإعادة بيئية[4] ، إذ أن مقاربة التعمير والتنمية العمرانية المستدامة أصبحت واقعا يجب التعامل به رغم جل الصعوبات القانونية والتقنية التي تواجه المتعاملين معها، لذلك فمن الضروري مضاعفة الجهد والاهتمام بالقوانين مع مواكبتها بجملة من التدابير التقنية[5] ، فيفترض بأي مشروع أن يستوعب عددا من العناصر :

1/ تحديد المقياس : أي دراسة المقاييس الإقليمية والعمرانية التي تتم بالتوافق بين فئات المهندسين والمعماريين والمخططين والبنائين القائمين على الانجاز، ويتم ذلك بعد انجاز دراسة موسعة للأبنية المزمع انجازها في مناطق التوسع .[6]

2/ إعداد المخطط التنظيمي: وذلك بإحداث وتطوير المخططات التنظيمية على أن يكون محتواه شاملا لكيفيات العمل وأدواته ولجوانب الاستدامة وأن ينال دعم المجتمع المحلي

1- ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الاول، دمشق، 2009، ص : 12-13.

2- ايمن محمد مصطفى يوسف، قياس وادارة التنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة، ص :1-15، انظر الموقع الالكتروني : www.urbanharmony.org، ،انظر كذلك: ريمان محمد ريحان حسين، غادة محمد ريحان حسين، دور المجتمع في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة –التمكين المستدام كمدخل دراسة لاحد التجارب العالمية في تنمية البيئة العمرانية، ص : 1، انظر الموقع الالكتروني : www.sustainability.uobabylon.edu.iq

3- فائق جمعه المنديل، المرجع السابق .

4- ريدة ديب، سليمان مهنا، المرجع السابق، ص : 15-14..

5- مولاي حفيظ علوي قاديري، التنمية العمرانية المستدامة، ، المرجع السابق .

6- ريدة ديب، سليمان مهنا،، المرجع السابق ، ص 19.

3/ مراعاة المناخ المحلي: وذلك بغرض تحسين عملية التصميم فيتم قياس نسبة الرصاص في الهواء ولا بد من مراعاة مناخ الموقع المعد للبناء فيه ومواد البناء المختارة.

4/ إيجاد المساحات المفتوحة: فهي وسيلة لتلطيف المناخ وتعزيز التنوع البيولوجي فيه وتوفير جوانب من الراحة والرفاهية ويشترط فيها أن تناسب كل الأعمار بحيث أنها تشكل نقاط جذب عمرانية .[1]

5/ توفير النقل وشبكة الطرق: لتحقيق تخطيط عمراني سليم وصديق للبيئة عبر تخفيف نقاط الازدحام وتسهيل حركة التنقل.

6/حسن اختيار وتصميم مواد البناء : فقد أصبحت جانبا من عملية التخطيط للوصول إلى ما بات يعرف بالعمارات والمباني الأكثر كفاءة في الاستهلاك، وذلك عبر استعمال التصاميم المبتكرة كالزجاج المقلل لفقدان الحرارة الداخلية في الشتاء ونحو ذلك .[2]

خاتمة:

رغم جملة التحديات والعوائق المصاحبة لنمو المدن، إلا أنها تبقى محيطا لا يمكن الاستغناء عنه ولو وجد ما يقابله من البيئة الطبيعية .

لكن فهم الأفكار والتوجهات الحديثة من قبل التنمية المستدامة وضرورة صيانة البيئة وحمايتها وضح تلك العلاقة الطردية بين البيئة العمرانية المستدامة ومستوى الجرائم داخلها ، ما يجعلنا نستنتج عن يقين كبير من أنها تندرج ضمن صميم وسائل الوقاية والحد من الجرائم ووسيلة لضمان الاستقرار المجتمعي.

غير أن ذلك لا يتم بالفاعلية المطلوبة إذا توقف عند تبني الطموحات النظرية ولا يكون ذلك إلا بالتبني الفعلي للتنمية العمرانية المستدامة في صلب التشريعات المعمول بها سواء ما اتصل منها بالملكية أو التخطيط أو التنفيذ أو مرحلة متابعة التنفيذ إلى مرحلة ما بعد استخدام هذه البيئة عمليا.

ولابد أيضا من العمل على إشراك مجموعة مستخدمي البيئة العمرانية كالمجتمع المدني وخاصة السكان لتسهل عملية إدماج خصوصياتهم النفسية والثقافية وهو ما يحقق مستوى أعلى من الاستدامة.

1- ريدة ديب، سليمان مهنا،، المرجع السابق ، ص 21 -22.

2- المرجع نفسه ، ص 23 -25.